

النشرة الشهرية ـ العدد الخامس ـ ذو القعدة ١٤٣٨

- فوائد حول تخريج الحديث وطبعات ا محمود النّحال

بعض كتب الحديث النبوي

- مخطوطات لا بواكي لها

- مما ينبغي للمحقّق أن يحذره

د. عبد الرّزاق مروزك

المهدي السعيدي



بشِيْزِالْمَالِ الْمُحَالِ الْمُحَالِ الْمُحَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله.



النىثىرة الىتَّىھريَّة

ذو القعدة ١٤٣٨

تنبيه: هذه نشرةٌ شهرية ولا تخضع لقواعد المجلات
تُنشر بها المقالات التي كتبت بمجموعة المخطوطات الإسلامية
Facebook.com/almakhtutat
Twitter.com/almaktutat
Telegram.me/almaktutat

للمر اسلة عبر البريد الإلكتروني:

almaktutat@gmail.com

فهرست العدد

٠٤	محمود النّحال	فوائد حول تخريج الحديث
		وطبعات بعض كتب الحديث النبوي
١.	شبيب العطيّة	خطوط، وإجازات، وأثبات، وسماعات،
		وتملكات (٤٣)
		(فهرست قوافي لسان العرب، بخط العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اللغوي رمضان عبد التوّاب (ت ١٤٢٢هــ) -
		رحمه الله تعالىٰ -، ودرس من دروســه المفيدة
		في التحقيق)
7	د. عبد الرّزاق مرزوك	مَخْطُوطَاتٌ لَا بَوَاكِيَ لَهَا
۲۸	د. المهدي السعيدي	مما ينبغي للمحقق أن يحذره
79	عبد الله مسكين	الأَلفِيَّات ومَن نَظمَها مِن أَعلَامِ الجزَائرِ
٤١		إصدارات مشايخ المجموعة
٤٧		أخبار التراث

فوائد حول تخریج الحدیث وطبعات بعض کتب الحدیث النبوی

محمود النحال

١ - من المهم معرفة المصادر الأصلية في المؤلفات:

المصادر الأصلية لصحيح البخاري مثل جزء محمد بن عبد الله الأنصاري، والصحائف الحديثية مثل صحيفة أبى اليمان.

وهكذا التسلسل في النقل للوصول إلى أعلى مستوى من التوثيق.

وقد استخدمت مصطلحات، منها: مصطلح أصل الرواية، أعني به: الكتاب الذي نقل منه البيهقي.

ومصطلح آخر أسميه: أصل الأصل وهو المصدر الذي نقل منه المؤلف الذي نقل عنه البيهقي مثاله: السنن لأبي داود رواية ابن داسة هي المعتمدة عند البيهقي هناك روايات ينقلها صاحب السنن عن موطأ مالك رواية القعنبي هذه أصل الأصل فعند التوثيق توضع حاشية لأبي داود في السنن وحاشية للموطأ رواية القعنبي.

ووصل الأمر ببعض روايات البيهقي لأكثر من ثلاثة روايات وفي حواشي الخلافيات للبيهقي نماذج كثيرة للدلالة علىٰ ذلك.

البيهقي يكثر من النقل من مستدرك الحاكم، والحاكم يكثر النقل عن بعض الأجزاء الحديثية.

علىٰ سبيل المثال عشرات المرويات في كتب البيهقي، حكم عليها بأن البيهقي تفرد بها وليس لها مصادر تخريج وهي متداولة في غير ما مصدر.

والسبب قلة الخبرة بتصنيف الكتاب الذي ينقل منه البيهقي.

٢ - نسخة أبى معاوية الضرير عن الأعمش

يروي منها أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف.

ومسلم وغيره يروي عن ابن أبي شيبة عن نسخة الضرير، تسلسل في التوثيق. والمطلوب:

أولا: العزو إلى نسخة الضرير.

ثانيا: العزو إلى مصنف ابن أبي شيبة وهكذا

وهذه طريقة اتبعتها في توثيق روايات البيهقي، ولم أجد من يعتني بها سيما من عمل على الصحيحين وخصوصاً البخاري.

٣ - البخاري ينقل عن نسخ وأجزاء وصحائف متاحة وبعضها مخطوط فيجب التوثيق منها لكن لم أجد من سلك هذا الدرب.

٤ - الكل يوثق من الكتب الستة، وينسئ أنهم نقلوا من مصنف ابن أبي شيبة
 ومسنده

ونسخة أبى اليمان

وهمام بن منبه

وجزء محمد بن عبد الله الأنصاري

وأشياء كثيرة متاحة!!

بحيث تظهر المصادر الأصلية للمصنف أعنى: أصل الرواية.

ما طبعات دار التأصيل الأولىٰ لا يعتمد عليها، وقد أخبرني الشيخ عبد الرحمن أنه يعد للطبعة الثالثة من صحيح البخاري، وليس فيها جديد إلا تغيير (عليه السلام) لعلي بن أبي طالب إلىٰ (رضي الله عنه)

7 - طبعة دار الميمان لمستدرك الحاكم أجود بكثير من طبعة دار التأصيل، وطبعتهم غاية في السوء، وعمادهم في المصادر على المكتبة الشاملة ويذكرون فروق نسخ بين المصادر لا وجود لها أصلا ونشأت من عدم تدقيق الكتب المدخلة بالشاملة على أصولها المطبوعة.

ومن قصور طبعة دار التأصيل اعتمادهم على نسخة خطية واحدة اتخذوها أصلا وهي نسخة رواق المغاربة بالأزهر، وذلك باعتبارها أدق النسخ، وهي بالفعل كذلك، أما المواطن التي بها خرم في النسخة الأزهرية فإنهم يقابلون هذه المواضع على النسخة الوزيرية، وبما أن النسخة (و) لا تستمر إلى آخر الكتاب بل بها خرم بآخرها فإنهم بعد انتهائها يستعينون بنسخة دار الكتب في تسديد خروم (ز) الأخيرة.

أي لا يوجد عندهم كلمة في المستدرك قد قوبلت علىٰ نسختين، فالأصل أن تكون مقابلة علىٰ (ز)، وإلا ف (و) وإلا ف (س).

وعليه فلا يوجد عندهم فروق نسخ من أول الكتاب إلى آخره.

نموذج من بعض التحريفات الواقعة بطبعتهم:

حديث رقم (٥٧٤٥) ورد في النسخة (ز) و(م) والإتحاف قوله: "أنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، ثنا خالد بن سالم، ثنا يحيىٰ بن آدم" فأثبتوه كما هو

حديث رقم (٦٣٧٧) ورد في النسخة (ز) و(م) قوله: "سمعت يحيى بن معين يقول: معقل بن سنان الأشجعي أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو زيد" فأثبتوه كما هو (٦/ ٤٠٠)، وإنما هو: "ويقال: أبو يزيد"، كما في سائر النسخ الخطية.

٧ - من المهم معرفة الكتب التي ترشدك لشروط صحة الحديث الخمسة.
 ففي اتصال السند: عليك مذه الكتب:

المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي، وتحفة التحصيل للعراقي والذيل عليها للبوصيري.

والاستعانة بالتاريخ الكبير للبخاري؛ لأنه يعتني بذكر السماع وعدمه. وضبط الراوى بقراءة ترجمته في كتب التراجم.

وإذا كان من رواة الستة يستعان بتهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر.

ومن أجل معرفة أقرب ما قيل فيه يستعان بتقريب التهذيب لابن حجر.

هناك رواة في مسند أحمد وموطأ مالك ومسند الشافعي وجامع المسانيد للخوارزمي يستعان بالبحث عنهم في كتاب تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة لابن حجر.

وعندما يقال في الراوي أنه اختلط يراجع الكتب المعنية بذلك لمعرفة من سمع منه قبل الاختلاط وبعده.

والتي منها الاغتباط لسبط ابن العجمي

والمختلطين للعلائي

والكواكب النيرات لابن الكيال وهو كتاب جامع.

شبيب العطيّة

هذه النسخة حصلت عليها ولله الحمد والمنة مع غيرها من آثاره - رحمه الله تعالىٰ -، وما دفعني لوضع هذه دون غيرها هو ما كتبه في آخرها:

((طبق الأصل عن نسخة بروفسور "زلهايم" رئيس معهد اللغات الشرقية بجامعة فرانكفورت - ألمانيا الغربية.

نقلها لنفسه الدكتور رمضان عبد التواب في مائة ساعة خلال شهري أبريل ومايو سنة ١٩٦٨م)).

فانظر إلىٰ قيمة الوقت عند هذا العَلَم!

هذا العَلَم الذي لم يكتب الله لنا أن نلتقي به عيانًا؛ فالتقينا به خَطَّا مليحًا خطّه يراعه، وكفىٰ بالخطوط صلة، ورؤية، ومحادثة، ومجالسة، ومعانقة... إن للخطوط أنفاسًا، وللكتب أرواحًا، وللحِبْر ألسنًا ناطقة تسمعها الجوارح!

وفي هذه الخاتمة درس مفيد للنسّاخ والقرّاء، وهو ترتيب الوقت وإلزام النفس علىٰ الساعات المخصصة للكتاب المقصود.

المخطوطات العربية بالقاهرة في مارس ١٩٦٠م؛ ليتفضل بنشرها في مجلة المعهد، ولكن المجاملات الشخصية لمحققي الكتاب من جانب؛ ولأن الكاتب كان مغموراً آنذاك، جعل مقالته تأخذ طريقها سريعاً إلى سلّة المهملات. وأنا حين أنشر هذه المقالة التي احتفظت بصورتها منذ ذلك التاريخ البعيد، أعتذر الآن إلى السيد المدير، والسادة المحققين رحمهم الله، والكاتب الذي لم يعد مغموراً!)).

وهذا الموقف لم يكن الأخير في حياة هذا العالم!

ففي ألمانيا توثقت علاقته بكتاب "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم ابن سلام، وهو يحكي لنا في مقدمة تحقيقه للكتاب أن علاقته به بدأت منذ سنة ٩٥٩ م، ودرسه دراسة مستفيضة، ثم عزم على تحقيقه، وبعد أن حصل على الدكتوراة وعاد إلى مصر أواخر سنة ١٩٦٢م أنجز تحقيق الكتاب، وأراد طبعه، وهنا تبدأ المعاناة، وفيها دروس وعبر!

قال – رحمه الله تعالىٰ – في مقدمة تحقيقه للجزء الأول من الكتاب ص٥: ((ووجدت الفرصة أمامي سانحة، لأتقدم بالكتاب إلىٰ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر (الدار المصرية للتأليف والترجمة)، وهي مؤسسة حكومية، ظننت أول الأمر أنها للمحققين المغمورين من أمثالي آنذاك، ملاذ من جشع الناشرين وأطماعهم في القطاع الخاص (غير الحكومي). ولكني كنت كمن يستجير من الرمضاء بالنار!

وتقدمت بطلب إلى هذه المؤسسة في ٢ / ١٩٦٣/٢م، مشفوعًا بتحقيقي للكتاب، وراجيًا الموافقة على النشر، وعرضت الإدارة المختصة هناك مذكرة

والمراثي" للمبرد، ابتدأ نسخه سنة ١٩٦٢ في ألمانيا، وأتمه في القاهرة والمراثي" للمبرد، ابتدأ نسخه سنة ١٩٦٦ في الأسكوريال المكتوبة سنة ٣٥هـ، وكان يظنها الوحيدة، ثم تبين له أن هناك نسخة في الرباط، فكتب بياناتها. والحمد لله أن هذه النسخة حصلت عليها مع قصاصاتها، التي كتب فيها الفوائد التي سيبني عليها مقدمته، وهي تستحق أن تفرد في دراسة لطريقته في التحقيق وجمع المادة العلمية..

وقد وضعت نماذج منها لتكتحل بها عين كل مخلص لتراثه العربي العريق! وبعد أن عاد إلى مصر وتسلم عمله مدرّساً بكلية الآداب في جامعة عين شمس، لم يفتر، بل زاد عطاؤه، وزادت خبرته، كما قال في مقدمة "الغريب المصنف" ص٧:

((وشغلت بعد ذلك عن الكتاب، بأداء الحق الواجب تجاه أبناء العروبة في بعض الجامعات العربية، لمدة خمس سنوات، ثم شغلت بأعباء الإدارة ما بين وكيل وعميد لكلية الآداب لمدة خمس سنوات أخرى. وكنت سحبت الكتاب على أمل أن أفرغ لنشره في هذه الفترة، ولكن الزمن الذي تغير، والخبرة التي زادت، والتراث المعجمي وغير المعجمي، الذي ظهر خلال ربع قرن مضى، كل ذلك جعلني أعيد النظر في تحقيق الكتاب والتقديم له من جديد)).

توفي الدكتور رمضان - رحمه الله تعالى - في الثامن من جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢هـ، الموافق للسابع والعشرين من آب أغسطس سنة ٢٠٠١م ٧٠٠.

⁽١) للدكتور سعدالدين إبراهيم المصطفى مقال ترجم فيه لهذا العَلَم، وقد استفدت منه كثيراً جزاه الله خيراً.

قال - رحمه الله تعالى -:

((هذا، وترتبط فكرة الالحاح على رؤية النص الواحد في أكثر من مصدر، للتحقق من صحته والاطمئنان إلى خلوه من التصحيف والتحريف، بفكرة تخريج النصوص الشعرية في النص الذي يراد نشره؛ فقد سار جلة المحققين من المستشرقين والعرب، على الاستقصاء في هذه المسألة، والتنبيه إلى جمهرة المواضع التي ورد فيها هذا البيت أو ذاك، المصادر التي بين أيديهم.

وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج؛ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافاً في التخريج، كما ينادي بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو مصدرين، ولا سيما في الشعر المشهور المتداول.

وما درئ هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى، قد يفيد باحثاً أو محققاً، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك في سياق نثري غير مفهوم، إما لاختصار مخل في العبارة، وإما لتصحيف أو تحريف، أصابا هذا النص في كتاب مطبوع أو مخطوط، والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه الحالة، هي البحث عن مثل هذا البيت في مصادره المختلفة، لعله يعثر في بعضها على سياقه الخالي من الاضطراب والتشويش.

... وهذا مثال واحد يُبين مدئ صدق هذا القول؛ ففي شرح قصيدة عدي بن الرقاع، التي نشرها الأستاذ عبد العزيز الميمني في الطرائف الأدبية (ص٩٢ - ٩٧) شُرح البيت التالى:

وبها مناخ قلَّما نزلت به ومصمعات من بنات مِعاها

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجرف

محرّفة في ديوانه، وأن الصواب: ((مجلف))، غير أن من يطلع علىٰ كتاب "الأبدال" لأبي الطيب اللغوي ٧٠/٢، يعرف أن البيت يقال بالروايتين: ((مجلف)) أو ((مجرف))!)).

قلت: وهذه التجربة أعني الاستعجال في التصحيح وقعت فيها عند تخريج أثر العباس رضي الله عنه في ماء زمزم: ((لا أحلها لمغتسل))، وتحقيق حكم الاغتسال من ماء زمزم.

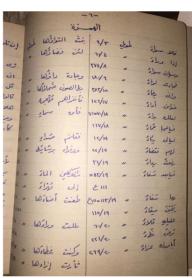
فقد وقفت على الأثر في "الموسوعة الفقهية الكويتية"، منسوباً إلى ابن عباس رضي الله عنهما، فاستعجلت، وكتبت في الهامش: بل رواه العباس رضي الله عنه.

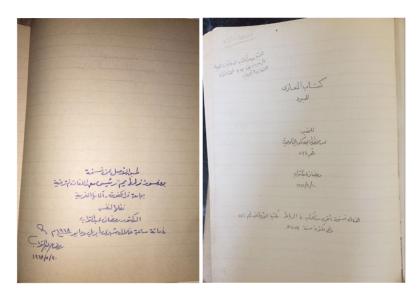
ثم وقفت على قول الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في "مسائل ابنه صالح" ١٨/٣: ((وكان سفيان بن عيينة يحكي عن ابن عباس: لا أحلها لمغتسل؛ فيحكى عن ابن عباس وابن العباس)).

ثم وقفت على الأثر عن ابن عباس عند عبد الرزاق، وغيره.

وهذا يدلك على أن العجلة مزلة، وما أحسن ما قاله شيخ الحنابلة العلامة عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل - رحمه الله تعالىٰ - حين القراءة عليه استشكل







لمسجد القصبة وسورَها، فبالله أي منكر مبين هذا؟!..، وأي فتنة مضلة أحلّت الاستخفاف بحق هذه المخطوطات في الرعاية؟!!، وأي عقوق هذا الذي يُزري بأعمال علمائنا السالفين من مُورِّ ثيها: الذين ألفوا وخطّوا ونسخوا وصَفُّوا وخاطوا وجلّدوا... قاصدين مُكْثِرين صابرين مصابرين محتسبين؟!..، الذين لو تأملت عملهم العظيم ذاك الذي يضاهي في خطورته وهيبته تشييد القلاع والحصون، ثم رأيت عجزنا اليوم عن تصويره فضلا عن قراءته، لَعَرَفت أن نَفَسا واحدا من أنفاس الواحد منهم لو وُزِن بأعمار كثيرين منا لوَزنَها.

أما كانت حقيقة بأن يصيبها - ما دامت تراثا - بعضُ ما يصيب مدينتَها من الاهتمام السياحي البالغ كَيْمَا تَخِفَّ نكبتُها وما تجدُ من مصيبة الاندثار، وإلا فإنها أعظم تراث يكون وأنفعه وأمتعه، وأجل ميراث حضاري حري بأن تُهلك في حفظه الدنيا دون حساب.

وأين الجمعيات ذات الهم الوطني، الهاتفة بقداسة الوطن وحب الوطن، ذات الغيرة - زَعَمَتْ - علىٰ ثوابته وقيمه وأصالته وتراثه وفنونه وثقافته...؟!.. أُتُراها تزن النفائس بميزانين؟، أم تَرىٰ الوطن الواحد وطنيَّن؟،..

هذا تراث الوطن يباد حثيثا في صمت كصمت السُّمّ، ويغلق دونه باب خزانته كما تغلق زنزانة دون معتقل وحشي ضارّ، خُلّي بينه وبين الظلمة تنهش أنفاسه وإحساسه ليفنى على مهل...!!، تُرى كم يحتاج - بالمقياس الحقوقي - من شروط الشرف وخصال الطهر كي يصير مكوِّنا من مكونات الوطن ؟؟!!.. أم أن المخطوطات لا بواكي لها؟؟..

- شرح الشمائل لجسوس.
 - شفا القاضي عياض.

قيده عبد الرزاق بن محمد مرزوق. بثغر السويرة حرسها الله

عصر يوم الثلاثاء ٢٢ ذي القعدة ١٤٣٨ هج، الخامس عشر غشت ٢٠١٧م.



- لُغةً: ما نُسِبَ إلى الأَلْفِ مِن العَدَدِ.
 - اصطلاحًا:
- مَا اشتَملَت علىٰ أَلْفِ بَيْتٍ فِي أَيِّ فنِّ كانَت، وقد تُطلَقُ تَغلِيبًا علىٰ ما قَارَبَهَا
 بزيادةٍ في الأبياتِ أو نقصِ؛ إلغاءً للكَسرِ أو جَبرًا لِلنَّقص.
 - أُوهِي: نَظمٌ عِلمِيٌّ أَبِيَاتُهُ أَلفٌ أو يُقارِب (٠٠).
 - شَرحُ الحَدِّ:
 - فالقولُ بأنَّه (نَظمٌ): أي كَلامٌ مَوزُونٌ مُقفَّىٰ، وخَرَجَ به ما كان نَثرًا.
- وأنَّه (عِلمِيٌّ): أي يتَناولُ المعارف والعُلومَ وقواعِدها، فخَرجَ بِه الشَّعرُ
 الأَدبِيُّ، فَهو وإن كان مَوزُونًا مُقفَّىٰ لكنَّه يَنبثق مِن العَاطفة والخَيال.
 - وأنَّ (أَبياتَه أَلْفٌ): خَرجَ به مَا لم يَكُن أَلْفًا.
- (أو يُقارِب): دَخل بِه ما قَاربَ الأَلفَ بزِيادَة أَو نَقصٍ يَسِيرَينِ، مما تَجْرِي فِيه
 عَادة العَرب مِن الجَبر وإلغاءِ الكسرِ في العَدِّ.

ومثالُه: أَلفيَّة ابن سِينا المشهورَة في الطِّبِّ، فلا تُعرف إلَّا بالأَلفيَّة، وعِدَّتها: ١٣٢٦ ستًا٠٠.

٥٠٠ تاج العروس (٢٣/ ٣٩).

^{&#}x27;'لم أقف على حدِّ للألفيَّة، إلا ما قدَّم به محقق (فتح المغيث) (١ / ١٢٨) بقوله: (وأمَّا الألفيَّات -وهي المنظومات الَّتي تبلُغ أبياتُها أَلفًا -...)، وهو في هذا تابع للعلماء الَّذين شَرحُوا لفظَ (ٱلفيَّة) من قول ابن معطٍ وابن مالكِ ومن تَبعهُما، ولم يخرج هذا منهم مخرجَ الحدِّ والتَّعريف، وإنما هو وصفٌ لصنيع النُظَّام، وفي موضع تال (١ / ١٣١) قال: (وإذا كان لفظُ الألفيَّة منسوبًا إلى الألفِ مِن العَددِ، كما جاء في تاج العروس... فزيادة البَتِينِ على الأَلفِ لا تعارضُ كونَها ألفيَّة ؛ لأنَّ هذه الزيادة قليلة ، والعرب قد تُلغي الكسر -والله أعلم -»، وهذه إضافة تَحُدُّ مِن جانبِ.